

دول شرق آسيا تزيد معاناة إيران اقتصاديا

واشنطن - علقته إيران آمالا على دول شرق آسيا مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية في مواجهة تداعيات العقوبات الأميركية الوخيمة على اقتصادها، لكن سرعان ما تبخرت أحلام إيران حيث اختارت دول الشرق احترام العقوبات وتركت بذلك طهران في مواجهة مازق يتفاقم شيئا فشيئا بسبب سياستها التخريبية في المنطقة. ويشير أليكس فاتانكا في تقرير مجلة فورين بوليسي، إلى انزعاج النظام الإيراني على وجه الخصوص من السرعة التي تخلت بها الدول الآسيوية عن إيران كشريك تجاري. وكانت إيران تامل في أن ينقذ الشرق اقتصاد البلاد من وابل العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب. واختارت التوجه شرقا منذ إعلان ترامب في أوائل عام 2018، عن نظام العقوبات على إيران، حيث حث المرشد الأعلى علي خامنئي طهران آنذاك صراحة على التطلع إلى الشرق بحثا عن شركاء تجاريين في إطار خطة بديلة لإنقاذ اقتصاد مترد.

وتجنبنا لغضب الشارع الذي أبدى رفضه دفع تكلفة السياسة الخارجية لنظام اختار التورط في قضايا المنطقة على حساب مشاغل الداخل، استحضرت خامنئي كل مرة نظرية المؤامرة. وبلغت فاتانكا إلى أن سجل خامنئي الطويل يحفل بتشويه سمعة الغرب، ولطالما وصف أي مسؤول في طهران اختلف مع وجهة نظره بأنه ساذج أو غير عقلاني.

لكن خامنئي خسره رهانه هذه المرة على الشرق، الذي بدأ منحازا للولايات المتحدة ومتمثلا لعقوبات الإدارة الأميركية الصارمة. ومنذ وصول ترامب إلى سدة الرئاسة، بدأ جليا تباين وفقر علاقات إيران مع الدول الآسيوية. ولاحظ فاتانكا أنه لا توجد علامة على نجاح العلاقات الإيرانية - الآسيوية في أي مكان. حيث بدأ أكثر الشركاء التجاريين السابقين للبلاد، مثل كوريا الجنوبية والهند كأكثر الدول حرصا على احترام العقوبات الأميركية على إيران. وتوقفت تلك الدول عن شراء النفط الإيراني، وأوقفت أي استثمارات طويلة الأجل لديها في إيران، ورفضت إلى حد ما بيع أي شيء للبلاد.

ويخلص أليكس فاتانكا في تقريره إلى فشل النظام الإيراني في استمالة دول شرق آسيا إلى صفه وخاصة بكين. وأردف بالقول "لقد أخطأت إيران حين ظنت أن الصين هي المنقذ الاقتصادي للبلاد".

وسبق أن طلب الرئيس الإيراني حسن روحاني من حكومته اتخاذ إجراءات قانونية ضد سيول لردع الدول الأخرى عن التصرف بنفس الطريقة. ويتسق موقف كوريا الجنوبية مع موقف الهند، حيث رفضت نيودلهي في السنوات الأخيرة التعامل مع طهران وتراجع تدريجيا حجم التبادل التجاري معها. وفي عام 2018، على سبيل المثال، بلغت واردات الهند حوالي 13 مليار دولار من إيران، لكن صادراتها بلغت 3 مليارات دولار فقط. وعالجة هذا الخلل عرض الهند مبادلة النفط مقابل البضائع، وكانت هذه نخسة كبيرة لطهران، لأن مثل هذا الترتيب كان سيحرمها من صرف العملات الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها. وفي النهاية، كان من المستحيل على الحكومة الهندية أن تقاوم الضغوط الأميركية، وأدى ذلك إلى قطع العلاقات التجارية مع إيران تماما. حتى أن الولايات المتحدة أعطت نيودلهي تانزلا حتى تتمكن من الاستمرار كمستثمر ومشغل في تطوير ميناء إيران في أعماق البحار في تشابهار على خليج عمان، لكن الهند أبدت ترددا في استكمال هذا المشروع.

ويسير على خطى كوريا الجنوبية والهند بقية شركاء إيران التجاريين الآخرين في الشرق. وفي حالة اليابان، أنهت طوكيو التجارة مع إيران بسرعة

واشنطن - علقته إيران آمالا على دول شرق آسيا مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية في مواجهة تداعيات العقوبات الأميركية الوخيمة على اقتصادها، لكن سرعان ما تبخرت أحلام إيران حيث اختارت دول الشرق احترام العقوبات وتركت بذلك طهران في مواجهة مازق يتفاقم شيئا فشيئا بسبب سياستها التخريبية في المنطقة. ويشير أليكس فاتانكا في تقرير مجلة فورين بوليسي، إلى انزعاج النظام الإيراني على وجه الخصوص من السرعة التي تخلت بها الدول الآسيوية عن إيران كشريك تجاري. وكانت إيران تامل في أن ينقذ الشرق اقتصاد البلاد من وابل العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب. واختارت التوجه شرقا منذ إعلان ترامب في أوائل عام 2018، عن نظام العقوبات على إيران، حيث حث المرشد الأعلى علي خامنئي طهران آنذاك صراحة على التطلع إلى الشرق بحثا عن شركاء تجاريين في إطار خطة بديلة لإنقاذ اقتصاد مترد.

وتجنبنا لغضب الشارع الذي أبدى رفضه دفع تكلفة السياسة الخارجية لنظام اختار التورط في قضايا المنطقة على حساب مشاغل الداخل، استحضرت خامنئي كل مرة نظرية المؤامرة. وبلغت فاتانكا إلى أن سجل خامنئي الطويل يحفل بتشويه سمعة الغرب، ولطالما وصف أي مسؤول في طهران اختلف مع وجهة نظره بأنه ساذج أو غير عقلاني.

لكن خامنئي خسره رهانه هذه المرة على الشرق، الذي بدأ منحازا للولايات المتحدة ومتمثلا لعقوبات الإدارة الأميركية الصارمة. ومنذ وصول ترامب إلى سدة الرئاسة، بدأ جليا تباين وفقر علاقات إيران مع الدول الآسيوية. ولاحظ فاتانكا أنه لا توجد علامة على نجاح العلاقات الإيرانية - الآسيوية في أي مكان. حيث بدأ أكثر الشركاء التجاريين السابقين للبلاد، مثل كوريا الجنوبية والهند كأكثر الدول حرصا على احترام العقوبات الأميركية على إيران. وتوقفت تلك الدول عن شراء النفط الإيراني، وأوقفت أي استثمارات طويلة الأجل لديها في إيران، ورفضت إلى حد ما بيع أي شيء للبلاد.

ويخلص أليكس فاتانكا في تقريره إلى فشل النظام الإيراني في استمالة دول شرق آسيا إلى صفه وخاصة بكين. وأردف بالقول "لقد أخطأت إيران حين ظنت أن الصين هي المنقذ الاقتصادي للبلاد".

وسبق أن طلب الرئيس الإيراني حسن روحاني من حكومته اتخاذ إجراءات قانونية ضد سيول لردع الدول الأخرى عن التصرف بنفس الطريقة. ويتسق موقف كوريا الجنوبية مع موقف الهند، حيث رفضت نيودلهي في السنوات الأخيرة التعامل مع طهران وتراجع تدريجيا حجم التبادل التجاري معها. وفي عام 2018، على سبيل المثال، بلغت واردات الهند حوالي 13 مليار دولار من إيران، لكن صادراتها بلغت 3 مليارات دولار فقط. وعالجة هذا الخلل عرض الهند مبادلة النفط مقابل البضائع، وكانت هذه نخسة كبيرة لطهران، لأن مثل هذا الترتيب كان سيحرمها من صرف العملات الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها. وفي النهاية، كان من المستحيل على الحكومة الهندية أن تقاوم الضغوط الأميركية، وأدى ذلك إلى قطع العلاقات التجارية مع إيران تماما. حتى أن الولايات المتحدة أعطت نيودلهي تانزلا حتى تتمكن من الاستمرار كمستثمر ومشغل في تطوير ميناء إيران في أعماق البحار في تشابهار على خليج عمان، لكن الهند أبدت ترددا في استكمال هذا المشروع.

ويسير على خطى كوريا الجنوبية والهند بقية شركاء إيران التجاريين الآخرين في الشرق. وفي حالة اليابان، أنهت طوكيو التجارة مع إيران بسرعة

موقف سوداني محسوب يعزز موقع مصر في أزمة سد النهضة

وصول الأزمة إلى مجلس الأمن يخضع الدول الثلاث لتوازنات دولية متحركة



لا خيار إلا التفاوض

مصر وإثيوبيا، وحرصت على وضوحها التام وتحديد أهدافها، وصاغتها بلغة دبلوماسية وخالية من الانحياز لأي طرف. عززت الرسالة السودانية موقف مصر في ضرورة الاتفاق قبل الملاء، ودفعت أديس أبابا إلى تهدئة خطابها الحاد، والإشارة إلى الحرص على التوصل لاتفاق، كما أن القاهرة أعادت التشديد على هذا الموقف الأيام الماضية، ونفت اللجوء إلى الخشونة، لكنها المحت إلى وجود خيارات وامتلاك أوراق لم تعلن عنها، قد تكون قادرة على إجبار إثيوبيا على العودة إلى طاولة المفاوضات، وهي إشارة غامضة يمكن فهمها سياسيا أو عسكريا، حسب الخندق الذي يقف فيه كل شخص أو دولة.

تراهن القاهرة على موقف الخرطوم الذي وضع ثوابت تتفق معها في قضية الملاء، في حالة المضي قدما في تداول القضية داخل أروقة مجلس الأمن، أو العودة للمفاوضات، فلم تعد تغرد بمفردها، أو تنهم بانها متغولة على إثيوبيا، أو لا تريد لها الخروج من نطاق الفرح والظلام، كما ترد الحكومة، ولذلك باتت أديس أبابا أقرب إلى التجاوب لاستئناف الحوار.

كان رئيس الحكومة السودانية، عبدالله حمدوك، واضحا عندما أبدى تفاؤله بالعودة واستكمال الحوار، وبحث الأمر، الأربعاء، مع رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامفوسا، باعتباره رئيس الدورة الحالية للاتحاد الأفريقي، والسبل الكفيلة باستكمالها مع مصر وإثيوبيا، واتفق الجانبان على أن هذه القضية لا مجال لحلها إلا عن طريق التفاوض.

ضوابط دولية

انسجمت سلسلة من المواقف الدولية مع تحركات حمدوك الداعية إلى التفاوض والاتفاق، وأهمها جاءت من قبل الاتحاد الأوروبي، ومجلس الأمن القومي الأميركي ووزيري الخارجية والخزانة في الولايات المتحدة، وخبراء في مجموعة الأزمات الدولية، ناهيك عن البنك الدولي الذي ربط منح قروض لإثيوبيا بالتوقيع على اتفاق ينظم عمل السد، وبدا بشكل عام أن المجتمع الدولي يدعم فكرة عقد اتفاق أولا، ويرفض التصرفات أحادية الجانب في الملاء، وأقرت الغالبية بأنها تتناهى مع القوانين الدولية.

يقبل تعامل أديس أبابا مع ملف سد النهضة على أنه نهر محلي ورفض الاعتداد بالضوابط والأعراف من وزن المجتمع الدولي، وبين أنه غير قادر على ممارسة ضغوط سياسية عليها، في ظل تلميحات بوجود علاقات قوية لها مع

مصر وإثيوبيا، وحرصت على وضوحها التام وتحديد أهدافها، وصاغتها بلغة دبلوماسية وخالية من الانحياز لأي طرف.

عززت الرسالة السودانية موقف مصر في ضرورة الاتفاق قبل الملاء، ودفعت أديس أبابا إلى تهدئة خطابها الحاد، والإشارة إلى الحرص على التوصل لاتفاق، كما أن القاهرة أعادت التشديد على هذا الموقف الأيام الماضية، ونفت اللجوء إلى الخشونة، لكنها المحت إلى وجود خيارات وامتلاك أوراق لم تعلن عنها، قد تكون قادرة على إجبار إثيوبيا على العودة إلى طاولة المفاوضات، وهي إشارة غامضة يمكن فهمها سياسيا أو عسكريا، حسب الخندق الذي يقف فيه كل شخص أو دولة.

تراهن القاهرة على موقف الخرطوم الذي وضع ثوابت تتفق معها في قضية الملاء، في حالة المضي قدما في تداول القضية داخل أروقة مجلس الأمن، أو العودة للمفاوضات، فلم تعد تغرد بمفردها، أو تنهم بانها متغولة على إثيوبيا، أو لا تريد لها الخروج من نطاق الفرح والظلام، كما ترد الحكومة، ولذلك باتت أديس أبابا أقرب إلى التجاوب لاستئناف الحوار.

كان رئيس الحكومة السودانية، عبدالله حمدوك، واضحا عندما أبدى تفاؤله بالعودة واستكمال الحوار، وبحث الأمر، الأربعاء، مع رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامفوسا، باعتباره رئيس الدورة الحالية للاتحاد الأفريقي، والسبل الكفيلة باستكمالها مع مصر وإثيوبيا، واتفق الجانبان على أن هذه القضية لا مجال لحلها إلا عن طريق التفاوض.

ضوابط دولية

انسجمت سلسلة من المواقف الدولية مع تحركات حمدوك الداعية إلى التفاوض والاتفاق، وأهمها جاءت من قبل الاتحاد الأوروبي، ومجلس الأمن القومي الأميركي ووزيري الخارجية والخزانة في الولايات المتحدة، وخبراء في مجموعة الأزمات الدولية، ناهيك عن البنك الدولي الذي ربط منح قروض لإثيوبيا بالتوقيع على اتفاق ينظم عمل السد، وبدا بشكل عام أن المجتمع الدولي يدعم فكرة عقد اتفاق أولا، ويرفض التصرفات أحادية الجانب في الملاء، وأقرت الغالبية بأنها تتناهى مع القوانين الدولية.

يقبل تعامل أديس أبابا مع ملف سد النهضة على أنه نهر محلي ورفض الاعتداد بالضوابط والأعراف من وزن المجتمع الدولي، وبين أنه غير قادر على ممارسة ضغوط سياسية عليها، في ظل تلميحات بوجود علاقات قوية لها مع

دعا السودان مجلس الأمن إلى ثني جميع الأطراف في مفاوضات سد النهضة الإثيوبي عن أي إجراءات أحادية، بما فيها بدء ملء خزان السد قبل التوصل إلى اتفاق مع إثيوبيا ومصر. ويأتي الموقف السوداني ردا على محاولات أديس أبابا الاستتواء والتصعيد في هذا الملف دون مراعاة للمصالح الإستراتيجية لدول الجوار، ما يعكس تغيرا في موقف الخرطوم لصالح رؤية مصر الراضة ملء خزان السد قبل الاتفاق، وتأييدا سودانيا لنهج القاهرة الدبلوماسي في حل الخلاف.

أمرا واقعا، وعقب تغيير نظام عمر البشير بقي الانحياز لصف إثيوبيا إلى أن تمت مراجعة شاملة للملف، بدأت تظهر معها ملامح تغير نسبي، انعكس في شكل ارتفاع وهبوط في درجات الانحياز مع أديس أبابا.

كشفت الجهود التي بذلها السودان خلال الفترة من 19 مايو حتى 17 يونيو عن رغبة حثيثة في حل الأزمة بالتفاهم، ومعها بدأت الخرطوم في تبني خطاب مستقل، بعيدا عن حسابات مصر أو إثيوبيا، ينطلق من تقديرات تتعلق بمدى ما يفرزه السد من مزايا وخسائر. وعندما تيقنت من صعوبة تحمل الأضرار سلكت موقفا تفاوضيا مرنا، ولكنه يصعب في صالح رؤية مصر الراضة ملء خزان السد قبل الاتفاق، وبقيت المعايير الفنية المرتبطة بالتشغيل.

تعرجات إثيوبية

جاء التغيير من منطلق وطني بحت، حيث جرى التخلي عن المعطيات التي دفعت الخرطوم إلى تبني موقف لا يرى سوى فوائد السد في مجال الربط الكهربائي، ويتغاضى عن أي تداعيات سلبية له على السودان، بعد حملة قوية في الداخل طالبت بإعادة النظر في القضية، ونهجت إلى حزمة من المخاطر المتوقعة، ما التفتت إليه الحكومة وظهر في المنحنى السوداني.

ربما تكون اعتداءات ميليشيات إثيوبية على منطقة "الشفقة" السودانية الحدودية أكثر من مرة، لعبت دورا في هذا التغيير، لأنها جاءت مدعومة من قوات الجيش، وبعد أن أخفقت التفاهات المشتركة بين البلدين في وقفها، وفهمت منها الخرطوم أن هناك استقواء إثيوبيا يمكن أن يمثل اعتداء على مصالح إستراتيجية أخرى، بينها المياه.

لم يتخل السودان عن خطابه المرن مع أديس أبابا، وفي كل المحطات التي حدثت فيها خلافات حدودية أو بشأن سد النهضة، كانت الخرطوم ملتزمة بلغة الحوار والجوار، وحتى في مسألة الرسالة التي بعثت بها إلى مجلس الأمن في المرة الأولى والثانية بدت برتوكولية، وانسجاما مع رد كل من

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

يعقد مجلس الأمن الدولي جلسة خاصة، الاثنين، للبحث في الخلاف بين مصر والسودان وإثيوبيا بشأن سد النهضة. وحضت الأمم المتحدة الدول الثلاث على العمل معا لتكثيف الجهود من أجل حل الخلافات القائمة بالوسائل السلمية.

وأدى وصول الأزمة إلى مجلس الأمن إلى تغيير لافت في مسارها، بعد أن بدت الخرطوم غير متوافقة مع رؤية أديس أبابا.

ودخلت دولة جنوب أفريقيا، كرئيس للاتحاد الأفريقي حاليا، على الخط في محاولة لوقف التصعيد الراهن، والتوفيق بين الدول الثلاث لاستئناف المفاوضات في الإطار الإقليمي، قبل أن تتحول الأزمة إلى كرة لهب في مجلس الأمن. تحمل تداعيات سياسية بشأن المشكلات المتراكمة في القارة، والتي تبحث عن إرادة فقط لتسويتها رضائيا. حسم الموقف السوداني رؤيته في التعامل مع سد النهضة، عندما بعثت وزيرة الخارجية، أسماء محمد عبدالله، برسالة، الأربعاء، إلى رئيس الدورة الحالية لمجلس الأمن الدولي، المندوب الفرنسي، نيكولاس دي ريفيير، حددت فيها رؤية بلاده المتضررة من المشروع، ووضعت النقاط فوق الحروف، وأنهت ما بدا كأنه تضارب في الموقف من السد.

دعت رسالة السودان قادة الدول الثلاث إلى إظهار إرادتهم السياسية والتزامهم بحل القضايا القليلة المتبقية وإبرام اتفاق، واعتماد المسودة الشاملة المؤرخة في 14 يونيو، والتي قدمتها الخرطوم في الجولة الأخيرة كأساس لوضع المسامات النهائية على الاتفاق، وثني جميع الأطراف عن الإجراءات الأحادية، بما فيها البدء في ملء خزان السد قبل التوصل لاتفاق.

رسمت المذكرة الخطوط الرئيسية لموقف السودان، بعد أن ظل لفترة طويلة يعيل إلى دعم إثيوبيا في مشروع سد النهضة، وفشلت الدراسات الفنية التي قدمتها مصر في إقناعه بوجود مخاطر كبيرة على مصالحه، إذا أصبح السد